(بيان علم وخبر رقم 885 - 4 حزيران 2010)

بيروت في ٢٠١١/٩/١٣

"قانون الإنتخاب الاسباب الموجبة والقانون المقترح"

" في نظرة إسترجاعيّة إلى فهم حياة وطننا السياسيّة منذ الإستقلال في عام ١٩٤٣ يتبيّن لنا أن فترات اللاستقرار طغت على لحظات الإستقرار التي تمتّع بها لبنان.

لا شكّ في أنّ عوامل عديدية ومُختلفة، داخلية وخارجية معاً، تفاعلت مُسبّبةً ما نشكو منه، ولا نزال، على هذا الصعيد. ولطالما سمح العامل الداخلي للعامل الخارجي في الإنسلال من خلاله كي يضرب ضربته ويُؤذي.

وفي تبصّر عميق في تحليل أحد العناصر الداخلية المسؤول عن اللاستقرار، يظهر لنا أنّ "اللامساواة" في ما بين الجماعات اللبنانية، وبالتالي بين أفرادها أساءت في مراحل العقود السبعة المُنصرمة.

وأعني بذلك أن غياب التوازن الوطني – السياسي لا يُقيم مواطنيّة صحيحة، ولا شعور بالإنتماء الوطنيّ مُرضيّاً، ولا مؤالفة وطنيّة حقيقيّة. لا بل يُبقي هذا الغياب الشعور بالغبن والخوف حتى يأتي يوم يتفجّر فيه تصادماً. وهذا ما رافق الزمن اللبناني الإستقلالي، وقد أصاب هذا الشعور، بدرجة أو بأخرى، وفي صيغة ما " خصوصيات" الجماعات اللبنانيّة كلها.

إنّ نقطة الإنطلاق في فهم هذا الشعور تكمن في إدراك ما نحن عليه حقاً ودافعاً والإحاطة بمُقتضياته ومُتطلباته ومُستلزماته.

من نحن؟

نحن "خصوصيات" ليس في لبنان فقط، بل في الشرق كلّه، وفي العالم الإسلامي برُمّته، من شواطئ الأطلسي حتى آخر جزيرة في اندونيسيه، إسمها "طوائف". وليس أدلّ على ذلك، في دولة أتاتورك العلمانية منذ تسعة عقود من صرخات العلويين الاتراك المدويّة المطالبة باحترام خصوصيّة طائفتهم والتي لا يزال صداها يتردّد في تركيه. فمثلاً عن الخصوصيّة الكردية المناضلة والتي تدفع ضريبة الدم منذ زمن بعيد.

"والطائفة" في هذا المدى الجغرافيّ الواسع. ليست فرقة دينيّة بالمعنى الروحي الحصري.

هذه الطائفة هي جسم مجتمعي تاريخيّ مُتلاحم، تداخلت فيه وتشابكت، في فعلٍ جدليّ، مواقف ومفاهيم دينيّة بمواقف وخيارات سياسيّة. وقد تبلور هذا الجسم، عبر الأجيال، بكلّ ما مرّ به من أحداث وظروف مُختلفة، ممّا أفرز دافعاً مجتمعيّاً ومادياً ومعنوياً وروحيّاً وطقسياً وثقافيّاً وسياسيّاً، عرفت وتعرف به "الطائفة".

هذا الواقع الحقيقيّ ذو التراث الكثيف هو جوهر هذه "الخصوصيّة – الطائفة" وعنه قال سيادة أبينا الجليل المطران جورج (خضر) هذه العبارة الغنيّة الأبعاد "أنت لا تُنشئ المواطنة في الممارسة بمعنى القفز فوق كائنات تاريخية دينيّة بسرعة[1].

ومن غير أن نذهب إلى حدّ التفصيل في الوقائع التي أخرجت هذه " الطوائف" إلى حين الوجود، تؤكد الممارسة السياسية في لبنان على قدرة هذه "الخصوصيّة" ذات الطاقة الفاعلة، على فرض نفسها، وبالتالي على تأثيرها في مجرى تلك السياسية. ولطالما أخذته من مكانٍ إلى مكانٍ.

[1] جريدة النهار، السبت، ٢٠٠٥/٤/٢٣

(بيان علم وخبر رقم 885 – 4 حزيران 2010)

بدأت هذه "الخصوصيّة" بالبروز بحدّة مُسلمة، في أواخر الخمسينيات بعد ما كانت كافية تتربّص الفرص. والسبب إدارة التحرّر، بتشجيع من أجواء خارجيّة (ناصرية) من هيمنة سياسيّة مارونيّة، **ما كانت عليها أن تكون.**

وكانت تلك الخصوصية" "سنيّة" في ذلك التاريخ، اعتُبر الرئيس سامي الصلح، رئيس الحكومة في عهد رئيس كميل شمعون (١٤ حزيران – ٢٤ أيلول ١٩٥٨) أنّه لا يعبّر عن وجدان السنة الوطني – السياسي خلال الأحداث القائمة. وتلاها فوراً ردّ فعل الخصوصيّة المارونية المسلّح أيضاً أثر "الثورة المضادة" عندما اعتبرت الوزراء الموارنة في وزارة الرئيس رشيد كرامي، في مطلع عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب، لا يعبّرون عن وجدان الموارنة الوطني – السياسي. فكان ما كان.

وعادت الخصوصيّة "السنيّة" لتفشّل تعيين الدكتور أمين الحافظ رئيساً للوزراء، في ٢٥نيسان ١٩٧٣ والزعيم نور الدين الرفاعي في ٢٣أيار ١٩٧٥، في عهد الرئيس سليمان فرنجيّة.

كما أن " الخصوصيّة المارونية" رفضت رفضاً باتاً قاطعاً أن ترى في الوزراء الموارنة في الزمن ما بين لجوء العماد ميشال عون إلى السفارة الفرنسيّة وخروج الجيش السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، أنهم ينطقون باسم الموارنة وطنيّاً، ويمثلونهم في السلطة السياسية. وكم من مرّة صرّح الزعيم وليد بك جنبلاط عن ضرورة احترام "الخصوصيّة الدرزيّة"، مع ما يستتبع ذلك من مقتضيات على غير صعيد سياسيّ وإداريّ في البلد. ولا يسهى عن بالنا أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة اعتُبرت "غير دستوريّة" وغير شرعيّة وغير ميثاقيّة[2] على رغم من تمثيلها الأكثريّة النيابيّة، لمجرّد أن ممثّلي الطائفة الشيعيّ فيها استقالوا منها.

وكان بهذا الحدث أن انتهت مفهوميّة التوازن الوطنيّ – السياسي السائدة، بعدما انتقلت نهائياً من الثنائية المارونيّة – السنيّة إلى "كثاريّة طوائفيّة" عبر توازن سني – شيعي – ماروني وبعد معاناةٍ ثقّل التوازن الوطني – السياسي الجديد، بدأت الكثاريّة الطوائفيّة تبرز، أكثر فأكثر، مع التأكيد الدائم على "الثنائيّة الدينيّة " في الوقت نفسه. وبذلك أخذت الحقيقة المجتمعيّة اللبنانيّة الصريحة تفرض نفسها وتتجسّد في الممارسة السياسيّة اليوميّة.

كلّ ذلك الوقت، والأرثوذكسيّون يعتبرون أنفسهم كنيسة فحسب. فتعالى إكليروسهم، كما أكثرية نُخبتهم عن صبغ وطنيتها بأي طابع طائفي، مُصرّة على البقاء خارج الوجدان "الطائفي المجتمعي" وملحّة في المُطالبة بإلغاء النظام السياسي الطائفي. وأسّست قيادات منها حركات لا طائفيّة ... في المبدأ، على الأقل، تتخطّى الانتماء الوطني اللبناني. فكانت "السوريّة القوميّة"[3] و"البعثيّة العربية"[4] (والتي انتهت بميشال عفلق إلى إشعار إسلامه) و"الماركسيّة"[5]

وهكذا أخرجت تلك النخبة نفسها من معمعة الخصوصية الطائفية بارتدائها رداء "العلمانية" القوميّة واللاقوميّة ... غير أن آخرين تميّزوا بموقف مختلف، من مثل النائب الأرثوذكسي شبل دموس (العام ١٩٢٦، خلال مناقشة الدستور) الذي قال :" أنا احتقر الطائفيّة ولكن يجب التشبّث بها لأنّني لا أريد أن تتمزّق الوحدة. لا تتجاوزوا الواقع لئلا تسقطوا".

---

[2] وقد يكون اعتبارها هكذا مُحقاً (رأي معظم القانونيين)
[3] الزعيم أنطوان سعادة
[4] الأستاذ ميشال عفلق
[5] الأستاذ نقولا الشاوي

(بيان عالم وخبير رقم 885 - 4 حزيران 2010)

في واقع الفعل السياسي، كان الأرثوذكسيون في كلّ مكان، وكأنهم ليسوا في أي مكان لا حضوراً ولا تأثيراً ولا خدمة وطنيّة، على الرغم جهودهم الكثيفة والثمينة في الحقول كافة. وربّما كانوا، في أكثر الأحيان، تابعين لآخرين، ومدينين لهم في جهودهم السياسي. لذا لا بدّ لهم، في نهاية الأمر، من الإقرار بأنهم، هم أيضاً، ذوو خصوصيّة تاريخية واضحة المعالم متجسّدة في شرقٍ هويته "خصوصيات الطوائف" هي إشارة مرور إلى الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص.

وإذا أصرّ الأرثوذكسيين على موقفهم، فإني أخشى ان يبقوا في الأوهام وفي أبراج الإيديولوجيات المُنقطعة عن واقع الحياة يُكابرون ويُنكرون الحقيقة الساطعة. فلا بد، إذا، من كسر هذا الحاجز الذي أقامته نيّاتنا الحسنة الهادفة إلى وضع "المواطنيّة" فوق أي معيار طائفي في انتظام المجتمع السياسي.

إنني أُقرّ بأنّنا كأرثوذكسيين، لم نكن على صواب وسنكون على ظلال في حال الاجراء على الاستمرار في تفكيرنا الواهم. **فالمواطنيّة ليست بالضرورة على تناقض بين مقتضياتها والاقرار بالحقيقة المجتمعيّة الطوائفيّة.** كما أن صورة "المواطنيّة" الآتية إلينا من البلاد الأوروبيّة والأميركيّة الشماليّة لا تعني أنها النموذج الأوحد الممكن. فلنقتنع بأنّ هناك أشكالاً أخرى يجمع على نموّ طبيعيّ ما لا يبدو لنا أنهما نقيضان. فامواطنية في الحقيقة المجتمعيّة الطوائفية كاملة الأوصاف والقيمة. ولا تشوبها شائبة إذا ما فهمناها في معطياتها الموضوعيّة ووضعناها في السياق التاريخي الذي نعيش فيه، وأعطيناها ما تستحقّه من موجبات. إنّ المواطنيّة السويسريّة لا علّة فيها ولا تتناقض بينها وبين الحقيقة المجتمعية الطائفية –اللغويّة السويسرية. وكذلك المواطنيّة الهنديّة، على الرغم من الحقائق الكثيرة التعقيد في بلاد الهند.

لا يُمكن أن نُعطي في هذه العجالة عرضاً مُستفيضاً عن كلّ ما يقال في الموضوع سلباً وإيجاباً، نحن بحاجة إلى نظام نُخيطه على مقاسنا منطلقين من حقيقة تقصد مجتمعنا تعددياً متآلفاً موحداً لأن المسيحيّين، كلّ المسيحيّة، يدركون أن فكرة الدولة المسيحية كانت مشروعاً انتحاريّاً غير قابل للحياة. وأنّ المشروع الواقعي هو الذي أوصى به الإرشاد الرسولي عام ١٩٩٧ويقوم على تعزيز العيش المُشترك والتعاطُف مع القضايا العرب ولا سيّما القضيّة الفلسطينيّة وعدم التنكّر للعروبة، لأنّ المسيحيّين عرب قبل سواهم وقد سبقوا المُسلمين إلى هذا النسب"[6].

[6] مقالة الأستاذ إدمون صعب في جريدة السفير

اللّقاء الأرثوذكسي

(بيان علم وخبر رقم 885 - 4 حزيران 2010)

استناداً لما تقدّم، حيث ان الطوائف اللبنانية "إلاّنا" ازدادت تمسّكاً بخصوصيتها، وحيث ان الواقع اللبناني يعكس بوضوح، لا لبس فيه، ان لبنان كيانات مذهبية وطائفية لكل حدوده وإعلامه وأعلامه ومؤسساته وأدبياته وثقافته وعلاقته بالخارج وعلاقة الخارج به وحتى تمويله.

وحيث ان استمرار هذا الواقع في ظل معطى إقليمي ينذر بأخذ المنطقة الى مزيد من تأكيد وتحصين هذه "الكيانية" ليس في لبنان فقط.

وحيث اننا كلقاء ارثوذكسي نرى ان لزاماً علينا ان نحول بين مطلب تأكيد الخصوصية وبين تفتيت الوطن ثقافة وعملياً، وحيث اننا نتبنى قول الرئيس نبيه بري في خطابه في ذكرى تغييب الإمام موسى الصدر بضرورة المطالبة بقانون انتخاب ينقل البلاد نقلة نوعية ستين سنة الى الأمام.

وحيث اننا نرى ان الظروف ارجعت البلاد مائة وعشرون عاماً الى الوراء الى نظام الملل والعلل في ظل الدولة العثمانية.

وحيث اننا نعتقد اننا بحاجة لهذه القفزة لتعيدنا الى ليلة الإستقلال عام 1943 حيث كانت صحة العيش المشترك واللحمة الوطنية واعدة.

وحيث اننا نرى استحالة استمرار الواقع القائم خصوصاً لدى الطوائف المسيحية لأن عدم التوازن والاستلحاق واستيلاد 35 نائبا من أصل 64 في كنف زعامات اخرى غير مبرر ومخالف لنص الدستور وروحيته، وحيث ان اللقاء يرى من واجبه ان يردّ على الأسئلة التي طالما وجهتها الكنيسة الأرثوذكسية على لسان امرائها وسادتها الأجلاء: "مَن ينتخب نوابنا؟".

وحيث ان اللقاء تذكّر جيداً قول النائب الأرثوذكسي شبل دموس الذي خُطّ الدستور عام 1926 في منزله، أنا احتقر الطائفية لكن لا تتجاوزوها لئلا تتمزق الوحدة وتسقط، دستور 26 الذي كان أكثر تحرراً ومدنية وواعداً من دستور الطائف، لذلك يقترح اللقاء دون الإنفلات على اي مشروع يخدم الاسباب الموجبة التي ذكرت أعلاه، وببساطة:

لبنان دائرة انتخابية واحدة.

تنتخب كل طائفة ذاتها.

تعتمد النسبية في العملية الإنتخابية.

الإحتفاظ بتمثيل كل المناطق اللبنانية وفقاً للمعمول به.

هكذا نستطيع ان نحقق التالي:

نقل الصراع المرضي بين الطوائف الى تنافس حي ضمن الطوائف.

إلغاء حالة الغبن والشعور بالتهميش لدى الطوائف والجماعات السياسية.

منع وجود حدود جغرافية وإسقاط المحاجر الطوائفية.

منع الذوبان بالمساحات الكبرى وتبسيط العملية الإنتخابية.

إنتاج قوى سياسية لدى كل طائفة تتحالف على الساحة الوطنية مع غيرها بحيث تتكون كتل سياسية من مختلف الطوائف على شكل الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية.

بيروت – الأشرفية – ساحة ساسين – Centre Notre Dame (CND) – الطابق الثامن – الهاتف ٨ - ٢١٧٤٥٧ /٠١

(بيان علم وخبر رقم 885 - 4 حزيران 2010)

ان الانتقال بلبنان من مرحلة الى مرحلة اخرى تنتج ممثلين فعليين لمكونات المجتمع اللبناني، حيث تكوّن هذه الشخصيات مذهلة لمقاربتها المواضيع ذات الأهداف الوطنية الكبرى، على ما نص دستور الطائف، مثل إلغاء الطائفية السياسية وغيرها في ظل عجز كبير في مقاربة هذه المواضيع وفقاً للمعطى القائم.

أخيراً هذه الصيغة هي برسم القيادات اللبنانية عامة مرسملين على تفهم الواقع من قبل الشركاء في الوطن، ونناشد القيادات المسيحية المارونية المجتمعة في بكركي بقيادة صاحب الغبطة قائلين "لا شك انكم تريدون ان ينتخب المسيحيون نوابهم 64